

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى أمانة مؤتمر
نزع السلاح من البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى
مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف، بصفتها منسقة مجموعة ال ٢١

تشرف البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بأن تقدم طيه ورقة العمل
الصادرة عن مجموعة ال ٢١ بشأن ضمانات الأمن السلبية.

وباسم مجموعة ال ٢١، تطلب البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية أن تصدر
هذه الوثيقة بوصفها ورقة عمل رسمية لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨.

وتعتمد البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة
التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة مؤتمر نزع
السلاح عن فائق احترامها وتقديرها.



ضمانات الأمن السلبية

١- تؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتعرب المجموعة عن اقتناعها بأن خطر استعمال الأسلحة النووية وانتشارها باقٍ ما وُجدت هذه الأسلحة. لذلك ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، على نحو ما ورد في بيان المجموعة الذي أدلت به فنزويلا في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أن يبدأ المفاوضات بشأن برنامج ينقذ على مراحل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، على النحو الصادر به تكليف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٦٨/٣٢، على أن يفرض ذلك إلى إبرام اتفاق بشأن إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي وقابل للتحقق منه وفي إطار زمني محدد.

٢- ورثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة الملحة إلى الاتفاق في أقرب وقت على صك عالمي غير مشروط ولا رجعة فيه وملزم قانوناً وذلك لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في جميع الظروف، باعتبار ذلك أولوية قصوى، على النحو الذي دُعي إليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥/٧٢. وينبغي أن يكون هذا الصك واضحاً وذا مصداقية وخالياً من أي غموض، وأن يكون غير تمييزي ويعالج شواغل جميع الأطراف. وتؤكد المجموعة على وجه الخصوص أن ضمانات الأمن السلبية المقدمة في إطار صك ملزم قانوناً ينبغي أن تكون دون أي شروط.

٣- وتؤكد المجموعة مجدداً حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عدم التعرض لهجوم بالأسلحة النووية أو للتهديد باستعمالها من الدول الحائزة لهذه الأسلحة، وتهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن أي إجراء أو تهديد من هذا النوع، سواء أكان ضمناً أم صريحاً.

٤- وتشدد المجموعة على ما أجمعت عليه محكمة العدل الدولية في استنتاجها، ومؤداه وجود التزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية حتى التوصل إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

٥- وتُذَكِّر المجموعة بانعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي دلّ على أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية رئيسية، وتؤيد المجموعة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩ و ٣٤/٧٠ و ٧١/٧١ و ٢٥١/٧٢ وتدعو إلى تنفيذها التام، في إطار متابعة نتائج هذا الاجتماع. وتشدد المجموعة أيضاً على أهمية الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بصفته اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية المكرس لتحقيق هذا الهدف، وترحب المجموعة بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨.

٦- وتسلسل المجموعة الضوء على الأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٨/٧٢ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" الذي يؤكد مجدداً جملة أمور منها أن مبدأ تعددية الأطراف هو المبدأ الجوهرى لمعالجة الشواغل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

٧- وتؤكد المجموعة ضرورة إنهاء دور الأسلحة النووية في نظريات الدفاع الاستراتيجي والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية، التي لا تكتفي بتبرير استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وإنما تبقى أيضاً على مفاهيم لا يمكن تبريرها بشأن الأمن الدولي، تستند إلى تعزيز وتطوير سياسات الردع النووي التي تتبعها التحالفات العسكرية.

٨- وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية، تعتقد المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، مع مراعاة الأحكام الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، يعد خطوة إيجابية وإجراء مهماً نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندايا وسيميبالاتينسك، وبوضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وترحب مجموعة الـ ٢١ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٦٩ الذي قررت فيه عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، لمدة يوم واحد، في نيويورك في عام ٢٠١٥ برئاسة إندونيسيا، وتنوّه بمختلف الجهود التي بُذلت في هذا الصدد من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

٩- وتؤكد المجموعة من جديد أن من الأساسي، في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى سائر دول هذه المناطق ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي هذا السياق، تحث المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع تحفظاتها وإعلاناتها التفسيرية المتعلقة بالبروتوكولات الملحقه بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

١٠- وترحب المجموعة بإعلان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي رسمياً، لأول مرة في التاريخ، منطقة سلام، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الجماعة)، المعقود في هافانا، بكوبا، يومي ٢٨-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي يشمل التزام جميع الدول في تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية والمساهمة في نزع السلاح بشكل عام وكامل. ويجدوننا الأمل في أن يتبع صدور هذا الإعلان صدور إعلانات سياسية أخرى عن "مناطق سلام" في مناطق أخرى في العالم. وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والذي يعيد، ضمن جملة أمور، تأكيد التزام هذه الجماعة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي وعملية نزع السلاح النووي المفضية إلى نزع السلاح بشكل عام وكامل وقابل للتحقق منه. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي المعتمد في مؤتمر القمة الخامس لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بونتا كانا، بالجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهو الإعلان الذي يؤكد مجدداً، في جملة أمور، التزام الجماعة بإنجاز حظر الأسلحة النووية وإزالتها بشكل كامل. وتعيد الجماعة تأكيد التزامها بتوطيد موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة ثلاثيلوكو. وترحب المجموعة بالاحتفال في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين

لإبرام معاهدة تلاتيلولكو في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١١- وتعرب المجموعة مجدداً عن دعمها القوي للتبكير بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولبلوغ هذه الغاية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة إلى التعجيل بإنشاء هذه المنطقة استجابةً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٢- وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وقلقها العميق لأن ثلاث دول أطراف، منها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بوصفهما الدولتين المودّعين لديهما معاهدة عدم الانتشار والدولتين المشاركتين في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط إلى مؤتمر عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعني باستعراض وتمديد المعاهدة، أعاققت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التاسع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بصيغته الواردة في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ومن شأن هذا الأمر أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمته. وتؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط يظل يشكل الأساس لإنشاء تلك المنطقة وأن قرار عام ١٩٩٥ يبقى سارياً إلى حين تنفيذه تنفيذاً كاملاً. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً عن قلقها البالغ بسبب عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار "يطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد العون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، وتؤكد من جديد أن الدول المشاركة في تقديم القرار يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن بالغ قلقها لأن استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، المخالف للمقررات المعتمدة في المؤتمرات ذات الصلة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعنية باستعراض المعاهدة، يضعف مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الهش بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجدداً على ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣- وفي حين ترى المجموعة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي خطوات إيجابية في سبيل تعزيز مساعي نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها على الصعيد العالمي، فهي لا تؤيد مقولة إن الإعلانات التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية كافية، أو أنه ينبغي توفير الضمانات الأمنية فقط في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي

ضوء القيود الجغرافية للضمانات الأمنية، فإن تلك التي تقدّم إلى الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تحل محل الضمانات الأمنية العالمية والملزّمة قانوناً.

١٤- وتشير المجموعة إلى أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد أثارت مسألة المطالبة بالضمانات الأمنية في ستينيات القرن الماضي، وأن المطالبة تبلورت في عام ١٩٦٨ خلال المرحلة النهائية من المفاوضات على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إلا أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن هذه المطالبة، على النحو ما ورد في قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، كانت منقوصة وجزئية ومشروطة. لذلك لا تزال المطالبة بالضمانات الأمنية قائمة.

١٥- وتقر المجموعة بوجود نُهج متنوعة، لذلك ينبغي السعي بصورة حثيثة إلى وضع صك عالمي ومُلزم قانوناً بشأن توفير ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى المجموعة أن وضع صك من هذا القبيل سيشكل خطوة مهمة نحو تحقيق جميع جوانب أهداف تحديد الأسلحة النووية ونزعها ومنع انتشارها.

١٦- وتحيط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية المتعلقة بضمانات الأمن السلبية التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٥ الوارد في الوثيقة CD/2021، وفي الفترة ٢٨-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في إطار الفريق العامل المعني بسبُّل المضيّ قُدماً الذي أنشئ بموجب المقرر CD/2090. وتتطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن مسألة ضمانات الأمن السلبية في الهيئة الفرعية ٤ هذه السنة، عملاً بالمقررين CD/2119 و CD/2126.